

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٩١٦

الأربعاء، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة سيسون	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانين
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)
تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا (S/2017/252)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1709096 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا (S/2017/252).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/2017/252، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد أرنو.

السيد أرنو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على السماح لي بتقديم معلومات مستكملة عن التطورات الحاصلة في تنفيذ اتفاق السلام النهائي في كولومبيا وولاية بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا منذ الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2017/252).

لكن في البداية، أود أن أعبر للسفيرة ماريا إيما ميخيا فيليث، عن مواساة الأمم المتحدة في أعقاب المأساة التي حصلت في موكوا، في مقاطعة بوتومايو. كما أود أن أشيد بالاستجابة السريعة والفعالة لنظام إدارة الكوارث، تحت قيادة الرئيس سانتوس كالديرون، وإعادة تأكيد استعداد الأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى الإنقاذ وإعادة البناء.

وحدثت تطورات هامة خلال الأسبوعين الماضيين. وجرى سن قانون في ٢ آذار/مارس بشأن نظام العدالة الناجزة، والحقيقة والتعويض وعدم التكرار. وهو يشكل بالطبع جزءا أساسيا من اتفاق السلام، ويوجد في صميم الجهود الرامية إلى التوفيق بين حقوق الضحايا ومتطلبات الانتقال من الحرب إلى السلام. وجرى احتفال في بوغوتا اليوم، وقع خلاله الرئيس مراسيم إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، ووحدة خاصة للبحث عن الأشخاص الذين احتفوا نتيجة النزاع، ولجنة انتقاء لتعيين قضاة للعمل في المحكمة الخاصة بإحلال السلام، وأعضاء لجنة تقصي الحقائق، ورئيس اللجنة الخاصة. وقبل يوم أمس، جرى سن قانون يرمي إلى الإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار القانونيين لعملية التنفيذ. إنه يلزم الموظفين الحكوميين بالامتثال الفعال لأحكام اتفاق السلام.

واتخذت أيضا عدد من الخطوات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاق، بما في ذلك إحالة اتفاق السلام النهائي إلى المجلس وتعيين فيليبي غونثاليث ماركيث، رئيس وزراء إسبانيا السابق، وخوسي موخيك، الرئيس السابق لأوروغواي، اللذين سيسكلان عنصر التحقق الدولي في لجنة تنفيذ السلام. وتدعمهما أمانة تتألف من منظمين غير حكوميتين كولومبيتين متخصصتين، ويدعمهما معهد كروتش لدراسات السلام الدولية في جامعة نوتردام.

وقد أحرز بعض التقدم، الذي نتوقع أن يستمر، بشأن فصل القُصّر عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ولغاية

وجميع هذه المسائل مترابطة بشكل واضح وتستحق هذا النوع من الاهتمام المتواصل على أعلى مستوى في الحكومة.

أما بخصوص حدث له علاقة مباشرة بولاية بعثة الأمم المتحدة، فقد أحرزت عملية تسليم الأسلحة تقدما في الـ ١٥ يوما الماضية. وقد قامت البعثة منذ ٢٤ آذار/مارس، بتحديد الأسلحة التي جلبها مقاتلو القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى المخيمات، وتسجيلها ووسمها. وتوشك هذه العملية على الانتهاء.

وبالإضافة إلى ذلك، نتوقع أن نخزن قريبا في حاويات تابعة للبعثة أسلحة جميع أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين سيشاركون في تنفيذ اتفاق السلام. ويشارك هؤلاء الأعضاء، الذين يبلغ عددهم نحو ١٠٠٠ شخص، في الآلية الثلاثية للرصد والتحقق، والتدريب على المهام الأمنية، واستبدال المحاصيل، وإزالة الألغام لأغراض إنسانية، والتثقيف في مجال السلام.

وتتمثل الخطوة التالية للبعثة في جمع الأسلحة وتدمير الأعتدة غير المستقرة في عدد كبير من مخابئ الأسلحة والذخائر المنتشرة في مناطق شاسعة يصعب الوصول إليها. وقد تم بالفعل زيارة العديد من هذه المخابئ، كما تم تدمير بعض المتفجرات. مع ذلك، وبعد أن تجمع الآن مقاتلو القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المناطق الـ ٢٦، يمكن تنفيذ هذه العملية على نطاق واسع. واجتمعت البعثة في بوغوتا اليوم مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي للعمل بشأن خطة مفصلة لإمكانية الوصول الممنهج إلى مخابئ الأسلحة، وفي اجتماعات هذا الأسبوع تعهد الجيش الكولومبي بتقديم دعمه الكامل لهذا المسعى.

وفي حين تؤكد هذه التطورات أن تنفيذ اتفاق السلام هو عملية دينامية للغاية، كانت هناك شواغل إزاء بطء وتيرة التنفيذ في عدد من المجالات الحساسة المذكورة في تقرير الأمين

٢ نيسان/أبريل، تم وفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، فصل ٥٧ قاصرا، امتثالا للالتزام الذي قدمه الفريق في أيار/مايو ٢٠١٦. وبالأمس، أعلنت الحكومة أن القوات المسلحة الثورية الكولومبية، قدمت لها رسميا قائمة تتضمن العناصر المسلحة، التي اجتمعت في المناطق وعددها ٦٨٠٤ وكذلك أول قائمة لأعضاء الميليشيات البالغ عددهم ١٥٤١ فردا.

وأود أن أخص بالذكر التطورات المتعلقة بالاتفاق المبرم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية بشأن مراقبة المخدرات غير المشروعة. وأود أن أذكر هنا أن اقتصاد المخدرات قد ساعد على إدامة النزاع في كولومبيا منذ عقود، ولهذا، تملك عملية السلام إمكانات حقيقية للمساعدة على مكافحته. وفي هذا السياق، إتفقت الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية في كانون الثاني/يناير على مجموعة من الحوافز للمزارعين الراغبين في التخلص من المخدرات بشكل طوعي. وحتى الآن، من خلال المفاوضات مع المجتمعات المحلية، تطوعت أكثر من ٥٥٠٠٠ أسرة للاشتراك في برنامج استبدال المحاصيل.

وتعمل الحكومة حاليا على وضع مجموعة الحوافز لمدة عامين، بما في ذلك المدفوعات الشهرية للمزارعين؛ والأمن الغذائي؛ والمشاريع الإنتاجية؛ والدعم التقني والرصد. وسيبدأ توفير المجموعة في حزيران/يونيه.

وهناك تطور هام آخر هو تولي الجنرال المتقاعد من الشرطة الوطنية الكولومبية أوسكار نارانيو منصب نائب الرئيس، وهو أيضا أحد أعضاء فريق التفاوض الحكومي للسلام. وذكر أن تركيزه سينصب على تنفيذ اتفاق السلام؛ والأمن؛ ومكافحة المخدرات؛ وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمعات المحلية، الذين كانوا ضحايا لنمط القتل والتهديدات - وهو اتجاه شهد زيادة في الأشهر الأخيرة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية، وعلى تقريره (S/2017/252) الصادر مؤخراً، وعلى العمل الشاق الذي اضطلع به بالنيابة عنا جميعاً.

في البداية، أود أن أعرب عن تعازي إلى السيدة ميخيا فيليس عقب الحسائر المأساوية في الأرواح جراء الانهيارات الأرضية في موكوا خلال عطلة نهاية الأسبوع. إنها مأساة مروعة، وإن شعب موكوا بل وشعب كولومبيا ككل حاضرٌ في أفكارنا. وقد أَلقت هذه الكارثة بظلالها على أشهر قليلة كانت إيجابية للغاية بالنسبة لكولومبيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من الخسارة الفادحة في الأرواح، إنني أشعر بالاندهاش إزاء القدرة والعزيمة اللتين أظهرتا أثناء الاستجابة. ويسعدني أنه عزم مشترك، حيث عرضت القوات المسلحة الثورية الكولومبية العمل جنباً إلى جنب مع الحكومة للمساعدة في إعادة بناء المدينة. وهذا هو نفس الالتزام المشتركة الذي سيكون مطلوباً من الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية وبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، إذ نكتب فصلاً جديداً في تاريخ البلد.

ويسرني غاية السرور رؤية أنه يجري إحراز تقدم بالفعل. وقد التزمت الحكومة بجعل السلام حقيقة واقعة لجميع الكولومبيين. وقد نقلت القوات المسلحة الثورية الكولومبية أكثر من ٦ ٨٠٠ من أفرادها إلى المناطق الانتقالية لبدء عملية إلقاء السلاح، كما أبلغنا السيد أرنو للتو بأخر المستجدات. وإني أشعر بالاطمئنان لالتزامه والتزام موظفيه، فيما يمضون بأسرع ما يمكن للتقيد بالأطر الزمنية المقبلة الصعبة. ونحن ندرك مدى طموح وصعوبة نطاق أعمال البعثة، وهو يحظى بتأييدنا الكامل في هذه الجهود.

وكما هو الحال في جميع حالات ما بعد النزاع، فإن استدامة التنفيذ أمر حيوي. وقد تعلمنا من تجاربنا في أيرلندا

العام. وتتعلق هذه الشواغل بصفة خاصة ببناء معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتجهيزها، وتنفيذ قانون العفو، وتنفيذ الضمانات الأمنية، وخطط إعادة إدماج مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

وفي هذا الصدد، قدم الطرفان، في اجتماع عقد في كارتاخينا يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس من أجل تقييم التنفيذ بعد مرور ١٠٠ يوم على توقيع اتفاق السلام، التزامات هامة ومفصلة للتعجيل بالتنفيذ في تلك المجالات تحديداً، وإقرار جدول الأعمال التشريعي لاتفاق السلام. ونحن نرحب بتلك التطورات. ونحن نعتقد، شأننا شأن الطرفين نفسهما، أنه على الرغم من أن توطيد السلام سيكون عملية طويلة الأجل، فإن هناك فرصة ضئيلة نسبياً لإرساء أسس متينة له من خلال إلقاء الأسلحة، وإعادة إدماج مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وتحقيق فوائد السلام للشعب وللمناطق الأكثر تضرراً.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا الكامل للزيارة المزمع أن يقوم بها مجلس الأمن إلى كولومبيا في الشهر المقبل. ومنذ بداية انخراط مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير من العام الماضي، يُنظر إلى دعم مجلس الأمن بالإجماع كضمانة للنجاح في كولومبيا. وزيارته ستقدم مزيداً من التأكيدات في هذا الشأن. وفي الواقع، هذا هو بالضبط المنعطف حيث ينبغي للمجتمع الدولي، وهذا المجلس على وجه الخصوص، أن يعرب فيه عن اهتمامه وتشجيعه ودعمه لجهود الطرفين وجميع المشاركين في بناء السلام في كولومبيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السلام، ولكن خلال فترة الانتخابات، سيكون من الأهمية بمكان أن يستمر العمل على الهياكل والآليات اللازمة من أجل الاندماج الطويل الأمد للقوات المسلحة الثورية الكولومبية وتنمية المناطق المتضررة من النزاع. وينبغي أن تطمئن الحكومة الكولومبية إلى أن المجتمع الدولي على استعداد للمساعدة بأي طريقة ممكنة في هذه الجهود. وبوصف المملكة المتحدة القائمة بالصياغة في مجلس الأمن، وشاهدا على تسليم اتفاق السلام إلى الأمين العام قبل أسبوعين، فإنها على أهبة الاستعداد لأداء دورها.

ونتطلع أيضا إلى الزيارة التي سيقوم بها المجلس في أيار/مايو، مما سيعطينا إحساسا واضحا بالتقدم وسيبين استمرار دعمنا للسلام في كولومبيا.

وأخيرا، قبل أن أختتم بياني، أود أن أقول، ونحن نجتمع اليوم، إنه ينبغي أن نفكر ليس فقط في ما شهدته كولومبيا من تطورات إيجابية في الأشهر الأخيرة، ولكن أيضا في الدور الإيجابي الذي قام به المجلس في تحقيق ذلك التقدم. وهذا دور لا نقوم به فيما يتعلق بكل مسألة مدرجة في جدول أعمالنا. أمل أن تبعث كولومبيا فينا جميعا في هذه القاعة مزيدا من الأمل والثقة في سلطة مجلس الأمن في تحقيق السلام والأمن الدوليين. علاوة على ذلك، أمل أن تتمكن من توجيه هذه الروح إلى سائر القضايا الصعبة التي نواجهها.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإسبانية): في البداية أود، بالنيابة عن حكومة السويد، أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعبها بالخسائر المأساوية في الأرواح في بوتومايو. ونحن نقف مع السفارة ميخيا فيليس في هذا الوقت العصيب. وسفارتنا في بوغوتا والحكومة السويدية على استعداد للمساعدة بكل طريقة ممكنة. أود أيضا أن أتقدم بخالص تعازي الشخصية.

الشمالية أن بناء السلام يتطلب جهودا شاملة ومستدامة ومشتركة. ولا يوجد حل عاجل. بيد أن توليد الزخم والحفاظ عليه في المراحل المبكرة أمر بالغ الأهمية. وقد تم إحراز تقدم مطرد، بما في ذلك على المسار التشريعي مع قانون العفو والفقهاء الخاص للسلام، الذي أقره الكونغرس. وأرحب أيضا بالتقارير التي تفيد بسحب ١٠٠٠ قطعة سلاح من أسلحة القوات المسلحة الثورية الكولومبية التي أخذت بالفعل من ميدان القتال. وقد أمكن تحقيق ذلك باستمرار التزام كل من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية بالإطار الزمني الذي مدته ١٨٠ يوما.

وإني أدرك أن هذا جدول زمني طموح، وأشجع الطرفين على مواصلة العمل نحو الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح الكامل. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق التنفيذ في المناطق الانتقالية، بما في ذلك توفير المرافق الصحية. وفي خضم التقدم المحرز، فإننا نشعر بالقلق إزاء أنشطة الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، بما في ذلك جيش التحرير الوطني والهجمات الإجرامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمعات المحلية، على نحو ما تحققت منه تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في آذار/مارس. وتشكل هذه الهجمات تهديدا لثقة عامة الناس في اتفاق السلام، لا سيما في المجتمعات المعزولة والضعيفة. وهناك حاجة إلى استجابة قوية ومنسقة من الحكومة لضمان الأمن في جميع المناطق التي انسحبت منها القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وأرحب بالجهود التي بذلت حتى الآن، بما في ذلك إنشاء لجنة الضمانات الأمنية، التي يحدوني أمل كبير في أن تتعاون بفعالية مع المجتمع المدني.

وفي الأشهر المقبلة، سوف يزداد تركيز السياسة في كولومبيا على الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجري في العام القادم. ولا يشك أحد في التزامات الطرفين بتحقيق

إن اتفاق السلام يمثل بداية جديدة في كولومبيا. يجب أن يدعم المجتمع الدولي جهدا ملتزما ومتوصلا لدعم عملية السلام، حتى تحقق بسرعة فوائد السلام الملموسة لشعب كولومبيا. إن الوقت الراهن لحظة فريدة من أجل إحلال السلام في كولومبيا وفرصة يجب عدم تفويتها.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ

بالإعراب مرة أخرى عن عميق تضامننا مع كولومبيا في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في منطقة موكوا. ويبلغ عدد القتلى الآن نحو ٣٠٠ شخص. وقد قدم الرئيس أولاند فوراً تعازيه إلى الرئيس سانتوس وشعب كولومبيا. وقد أوضحنا استعدادنا لتقديم أي مساعدة بناء على طلب الحكومة الكولومبية. وأذكر زميلتي الكولومبية، التي تصرفت على نحو يدعو للثناء، بأننا ندعم شعب كولومبيا الآن، أكثر من أي وقت مضى، في مواجهة هذه المحنة الرهيبة.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جون أرنو، على إحاطته الإعلامية الثاقبة وعلى التزامه المثالي، وكذلك التزام فريقه. وبالطبع يمكنه التعويل على دعم فرنسا الكامل ودعم سائر أعضاء مجلس الأمن على ما اعتقد.

وتؤيد فرنسا تأييداً كاملاً عملية السلام الشجاعة التي يقودها الرئيس سانتوس. تلك هي الرسالة التي نقلها الرئيس أولاند عندما كان في كولومبيا في كانون الثاني/يناير. ولقد زار ونظيره الكولومبي خلال تلك الرحلة إحدى مناطق التسريح للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ونرحب مرة أخرى برغبة الطرفين الراسخة في إحلال السلام والتزامهما الكامل بوقف إطلاق النار منذ التوقيع على اتفاق السلام. ويبين عزمهما على طي هذا الفصل بعد ٥٠ عاماً من النزاع أنه يمكن دائماً إحلال السلام بغض النظر عن العقبات التي يجب التغلب عليها.

قبل نحو ٢٠ عاماً، عشت في بوتومايو أعمل مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لقد قضيت وقتاً طويلاً في مدينة موكوا ولدي أصدقاء أعزاء هناك. وبالتالي أعلم أن الشعب يواجه هذا التحدي الهائل بروح إنسانية لا مثيل لها - الروح الكولومبية.

(تكلم بالإنكليزية)

وانتقل إلى موضوع جلسة اليوم، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/252) والممثل الخاص للأمين العام جون أرنو على إحاطته الإعلامية. ما فتئت السويد تلتزم منذ أمد طويل بالسلام في كولومبيا وتؤيد تأييداً قوياً عمل بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا.

ونشيد بالالتزام القوي من حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بعملية السلام وجهودهم المتواصلة للتغلب على تحديات التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد مجلس الشيوخ الكولومبي مؤخراً للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في كولومبيا، التي ستكون حاسمة الأهمية بالنسبة لمواصلة تنفيذ اتفاق السلام النهائي. وهذه الخطوات التاريخية نحو الأمام إنما هي دليل على ما تتسم به عملية السلام من قدرة على الصمود وعلى التزام الطرفين.

ونرحب بشكل خاص بالتركيز القوي على حماية الطفل والمشاركة الكاملة للمرأة في اتفاق السلام في كولومبيا. إن اتفاق السلام هناك بمثابة نموذج لعمليات السلام الأخرى. ويحدد الاتفاق المبادئ التوجيهية التي محورها الطفل مع التركيز على معاملة الأطفال المنفصلين عن ذويهم كضحايا، والنهج المراعي للاعتبارات الجنسانية والأسرية وإعادة الإدماج المجتمعية. وستساعد مشاركة المرأة الكاملة والنشطة في عملية السلام وانخراط الجماعات النسائية في تنفيذها أيضاً في كفالة الحفاظ على النهج المراعي للاعتبارات الجنسانية.

ختاماً، يسرنا رؤية الأمم المتحدة تقوم بدورها في دعم العملية، بناء على طلب الأطراف. ونشر البعثة في الوقت المناسب أنباء طيبة. وسيمكن البعثة من المشاركة بنشاط في عمل آلية الرصد والتحقق الثلاثية فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وتنسيق عملية تسليم القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لأسلحتها. ويبين أن الأمم المتحدة قادرة على الارتقاء إلى مستوى تلك التوقعات. ونحن سعداء للغاية بذلك.

إن زيارة مجلس الأمن المقبلة إلى كولومبيا الأسبوع المقبل ستكون مثالا آخر على حشدنا بشأن تلك المسألة وعلى إرادتنا الإجماعية للقيام بكل ما هو ضروري لتلبية احتياجات الأطراف بتوفير الدعم الفعال للطريق نحو تحقيق السلام الدائم.

السيد يورنقي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أكرر مشاعر زملائي بالإعراب عن تضامن بوليفيا مع حكومة وشعب جمهورية كولومبيا على وقوع مئات القتلى والمصابين أو المتأثرين بالفيضانات وارتفاع منسوب الأنهار والانهيارات الأرضية في موكوا بيوتومايو.

وعلى نحو ما أعربت حكومتي نحن بالطبع تحت تصرف أشقائنا وشقيقاتنا في كولومبيا لتقديم المساعدات اللازمة في هذا الوقت العصيب. ونرحب بالمثل الدائم الموقر لكولومبيا، السفير ماريانا ميخيا. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، السيد جان أرنو، على تشاطر تقرير الأمين العام (S/2017/252) مع مجلس الأمن، وكذلك على جهوده وقيادته الممتازة في هذه المسألة الحساسة.

في الفترة التي تكلم فيها السيد أرنو، شهدنا لحظات تاريخية للعالم وخصوصا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إطار عملية السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. وفي الأيام الأولى من

وبالنسبة لنا جميعا في مجلس الأمن، الذي تناول العديد من الأزمات في جميع أنحاء العالم، إنه مصدر للأمل والتشجيع. وفرنسا ستقوم بدورها في العمل من أجل توطيد السلام في كولومبيا. وتبلغ المساعدات الفرنسية حوالي ٨٢٠ مليون يورو من الهبات والقروض تتعلق بمبادرات ما بعد النزاع، ولا سيما في مجالات التنمية الريفية وإدارة الأراضي وإزالة الألغام. كما ساهمنا مباشرة بـ ٣ بلايين يورو في صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني. وقد أثلجت صدرنا التدابير التي اتخذها الطرفان فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام. إن حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في مناطق التسريح وتسليم الأسلحة إلى الأمم المتحدة خطوات كبيرة في إحلال سلام دائم في كولومبيا. ونرحب كثيرا بتلك التطورات.

ونأمل بالالتزام بذلك وبتلك الإرادة للوفاء بالموعد النهائي لـ ١٨٠ يوما لتسليم أسلحة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى الأمم المتحدة. ومع بدء عملية التسريح الفعالة، يدخل تنفيذ اتفاق السلام مرحلة حاسمة الأهمية. وفي ذلك الصدد، من الضروري عدم التقليل من شأن التحديات التي تواجه عملية الانتقال إلى السلام الدائم وهيئة الظروف اللازمة في أقرب وقت ممكن لإعادة إدماج الأشخاص بشكل مسالم الذين تم تسريحهم. وسيطلب ذلك على وجه التحديد القدرة على توفير فرص إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين من خلال تطوير المناطق المتضررة من النزاع والتعجيل بتنفيذ الضمانات القانونية والأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام.

والاتجاه الملاحظ للهجمات والترهيب خلال الأشهر القليلة الماضية ضد قادة المجتمعات المحلية والنشطاء في مجال حقوق الإنسان يبعث على القلق. ونعلم أن السلطات الكولومبية ملتزمة باتخاذ جميع التدابير الضرورية للاستجابة لتلك الحالة.

بما في ذلك الميليشيات. وتتناول النقطة الرابعة تنفيذ قانون العفو، الذي يمثل مسألة رئيسية، وكذلك الإدماج بغية توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي لأعضاء القوات الثورية، بمجرد انتهاء عملية التقنين. ونعتقد أن تلك نقطة حيوية في عملية السلام. ونشجع على تنفيذ المشاريع التي تتيح لأعضاء القوات الثورية العودة إلى الحياة المدنية. وتتصل النقطة الخامسة بالتزام الحكومة بضمان عودة جميع المهيكل الأساسية إلى نظام التحقق بحلول نهاية هذا الشهر، مثل الخدمات الأساسية والمعدات الطبية وسيارات الإسعاف في كل منطقة. وتشير النقطة السادسة والأخيرة إلى التقيد بالجدول الزمني لإلقاء الأسلحة.

ونرحب بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية. ونأمل أن تساعد إلى حد كبير في خفض عدد أعمال العنف التي ترتكب ضد المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة. وندعو إلى مضاعفة الجهود لضمان سلامتهم الشخصية وتمتعهم الكامل بحقوقهم المدنية والسياسية. وبالمثل، نرحب بتوقيع مراسيم إنشاء لجنة لتقصي الحقائق وتحقيق الوحدة في البحث عن المفقودين.

كما نرحب بتعيين الرئيسين السابقين خوسي ألبرتو "بيبي" موخيكو كوردانو وفيلبي غونثاليث ماركيث مشرفين على العنصر الدولي للجنة المتابعة والتعزيز والتحقق من تطبيق اتفاق السلام. وطمشياً مع تلك المعايير، أود أن أنقل إلى مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا دعماً المستمر للالتزامات التي تعهد بها الأطراف. ونود أن نسلط الضوء على الدعم الذي قدمته جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى جمهورية كولومبيا الشقيقة وبعثة الأمم المتحدة، التي تفخر بوليفيا بإمدادها بعدد كبير من المراقبين.

ونحيط علماً بالملاحظات التي قدمها الأمين العام في تقريره. ونقر بأهمية العمل الذي تجريه الأمم المتحدة في البلد. وعلى نحو ما ذكر آنفاً، هناك بعض التحديات اللوجستية

شباط/فبراير، شاهدنا حشد أكثر من ٦٠٠٠ من مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي نحو المناطق والنقاط - عندما شهدنا بداية الطريق نحو السلام، الذي ما فتئت تسعى إليه كولومبيا لما يقرب من خمسة عقود. وبعد شهر من ذلك، بدأت القوات الثورية في تسليم أسلحتها. وحتى الآن، تم تسليم نحو ألف من الأسلحة وتسجيل كل الأسلحة تقريباً في المناطق ووسمتها الأمم المتحدة. نمر حالياً بواحدة من أكثر المراحل تعقيداً في عملية السلام - الأمر الذي يتطلب تفهم الأطراف في التصدي للمشاكل غير المتوقعة التي قد تنشأ - ولكن لا شك في التزام الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بعملية السلام.

وأذكر كلمات الرئيس إيفو موراليس، الذي قال "يُعلم الجميع أن عملية السلام هذه لم تكن سهلة وسيطلب الحفاظ عليها بذل نفس القدر من الجهد الذي بُذل لتحقيقها".

وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الصادر عن الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، عقب الاجتماع المشترك المعقود في ٢٦ آذار/مارس، الذي تم خلاله تقييم المائة يوم الأولى بعد تنفيذ اتفاق السلام النهائي. وقد أثرت في ذلك الاجتماع ست نقاط رئيسية ينبغي إبرازها هنا اليوم.

أولاً، فيما يتعلق بتحديد أولويات المعايير المطلوبة لتنفيذ الاتفاق النهائي، نود أن نسلط الضوء على الجهود الرامية إلى تعزيز سن قانون للتنمية الريفية الشاملة، الذي سيعالج أحد الأسباب الجذرية للتزاع من خلال القضاء على الفقر المدقع في المناطق الريفية، وكفالة حماية حقوق ملكية الأراضي والممتلكات، وتعزيز الجودة، في جملة أمور. وتشير النقطة الثانية إلى تنفيذ ميثاق السياسية الوطنية الذي يحظر استخدام الأسلحة في المجال السياسي. وتعلق النقطة الثالثة بتحويل القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى حزب سياسي قانوني،

رئاستنا لمجلس الأمن في الشهر المقبل، بإجراء زيارة لأعضاء مجلس الأمن إلى كولومبيا من ٣ إلى ٥ أيار/مايو كدليل على دعمنا المباشر لجميع المشاركين في عملية السلام ووثقتنا فيما يقومون به من عمل. كما تعمل على إرسال إشارة واضحة عن الأهمية التي أولها المجلس لالتزامه بدعم عملية السلام وتوفير الرصد من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا.

لقد قلنا، قبل بضعة أشهر، إن محادثات السلام وتوقيع اتفاق السلام النهائي كانا الجزء السهل في العملية؛ وبدأ الجزء الصعب بعد يوم واحد من توقيع الاتفاق. ونحن نسترشد في طريقنا للمضي قدما بعزيمة الطرفين وبدعمنا لعملية السلام والتزامنا بها. ونود الإشارة إلى أننا نعتقد أن تقرير الأمين العام (S/2017/252) والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد أرنو يبعثان على التشجيع بصورة كبيرة. فقد أظهر أنه بالرغم من التحديات القائمة في مختلف المجالات، أحرز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق السلام. ونعتقد أن دور لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه - التي تتألف من ثلاثة ممثلين حكوميين وثلاثة ممثلين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - هو الإشراف على تنفيذ الاتفاق في إطار المواعيد المحددة. ونرى أنه ينبغي تحقيق تقدم بشكل متزامن في جميع أقسام الاتفاق. ولذلك فمن المهم تحديد حالات التأخير أو العيوب في وقت مبكر من عملية التنفيذ.

ونشدد على الأهمية الكبيرة لإصدار قانون العفو المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ومرسوم إنفاذه المؤرخ ١٧ شباط/فبراير، وتقديم مشروع قانون بشأن إعادة الإدماج السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى البرلمان في ١ شباط/فبراير، واعتماد مجلس النواب لمشروع قانون تشريعي بشأن النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، بما في ذلك الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ويعد نظام العدالة الانتقالية هذا عنصرا أساسيا من عناصر

والإدارية، التي نحن متأكدون من أنه سيتم التغلب عليها تدريجيا. وفي هذا الصدد، نشكر فريق بعثة الأمم المتحدة على دعمه، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كولومبيا. ومنتظر بشغف زيارة مجلس الأمن إلى كولومبيا في أيار/مايو. وأود، مرة أخرى - على نحو ما تكرر كثيرا في القاعة عند تناول هذا الموضوع الهام للغاية - أن أثنى على رجل وصف نفسه بأنه شخص رسم خطة سرية لتحقيق السلام في كولومبيا - إنه المؤلف الشهير غابرييل غارسيا ماركيث. وقد ذكر خلال حصوله على جائزة نوبل في الأدب في عام ١٩٨٢، أنه لم تتمكن أبدا الفيضانات ولا الأوبئة ولا المجاعات ولا النكبات، ولا حتى الحروب الأبدية المستمرة من قرن إلى قرن، من تغليب الموت على الأفضلية المستمرة للحياة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بالرغم من أن حكومة أوروغواي قد سبق وأعربت عن تعاطفها مع حكومة كولومبيا بشكل مباشر، فإنها تعرب مرة أخرى للسفيرة ماريا ميخيا فيليس عن التضامن والتعازي من شعب أوروغواي، عقب المأساة التي وقعت في بوتومايو.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جون أرنو، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وقبل كل شيء، على ما يظلم به من عمل هو وفريقه في كولومبيا.

يهدف بياننا اليوم إلى إعادة التأكيد على تشجيع أوروغواي ودعمها لعملية السلام في كولومبيا وللطرفين الرئيسيين فيها، وهما: الحكومة والشعب الكولومبي والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ولا نزال نكرر التأكيد على أنهما - بالنسبة لنا - قد أبديا ويواصلان إظهار التزامهم بالسلام وأهم مستمرون في نقل رسالة أمل إلى المجتمع الدولي مفادها أنه عندما تتوفر الإرادة، يمكن تحقيق الأهداف على الرغم من الصعوبات العديدة التي قد تواجهها على طول الطريق. ولهذا السبب، فإننا نتخذ المبادرة خلال

الذين ربما يشعرون بالتهديد أو الذين تتضاءل توقعاتهم. وأقول لجميع المعنيين: إننا واثقون بأن مثابرتهم ستفضي إلى الانتهاء بنجاح من عملية السلام.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالسفيرة ماريا إيما ميخيا فيليس في القاعة. وتتقدم اليابان بأحر تعازيها إلى شعب كولومبيا في المأساة التي تسببها الانهيارات الأرضية والفيضانات الرهيبة. وبما أننا دولة كثيرا ما تعاني من هذه المآسي، نعرب عن عميق تعاطفنا وتضامننا مع شعب كولومبيا.

وأشكر السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا، على إحاطته الإعلامية الزاهرة بالمعلومات المستكملة. ومما يتلج صدر اليابان كثيرا أن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، تحت قيادته، ترسي أساسا متينا لنجاح عملية السلام. وتقدر اليابان التزامه وتفانيه.

وإذ أؤكد مجددا دعم اليابان الكامل لشعب كولومبيا، سأركز على ثلاث نقاط اليوم.

أولا، نرحب بحقيقة أن عملية السلام تسير على المسار الصحيح إلى حد كبير. ونشيد بمجهود جميع الأطراف والتزامها الأكيد الذي يشكل أهم جزء من عملية السلام. وإذ نضع في اعتبارنا نتائج الاستفتاء الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، نأمل أن يسهم النجاح العام لهذه المراحل المبكرة في تحقيق توافق وطني قوي صوب اتفاق السلام.

ثانيا، من المهم أن يكون المجلس متحداً في التزامه بهذه المسألة. وفي هذا الصدد، فإن زيارة مجلس الأمن في الشهر المقبل ستكون فرصة هامة لينقل إلى الطرفين التزام المجلس الراسخ بعملية السلام في كولومبيا ودعمه لتنفيذ اتفاق السلام النهائي.

اتفاق السلام ولهذا السبب نشدد على الحاجة إلى إجراء تعديلات تشريعية مستمرة.

وما برحت البعثة تحرز تقدما نحو إتمام عملها. وقد أبلغنا بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت الحكومة والقوات الثورية والبعثة تعاوننا فعلا على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. ونلاحظ، في جملة أمور، أن استراتيجيات الاتصالات قد تحسنت وأنه قد أحرز تقدم في إيجاد حلول للمشاكل اللوجستية وتوفير الرعاية الطبية. وندعو الأطراف إلى مضاعفة جهودها من أجل إيجاد حل للتحديات اللوجستية التي لا تزال تشكل مصدرا للقلق، مثل انعدام الأمن في المناطق الريفية، التي تأثرت تأثيرا كبيرا بالتراع بسبب صلاته بالاقتصاد غير المشروع، والعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وإدماج أفراد القوات الثورية في الحياة المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد.

وتولي أوروغواي اهتماما خاصا بحقوق النساء والأطفال والفئات الاجتماعية الضعيفة. ونرحب بتنفيذ البروتوكول المعني بفصل القاصرين من صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية وبدء برنامج لإعادة الإدماج، بدعم من الصليب الأحمر واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة ومجلس كولومبيا الرئاسي لحقوق الإنسان.

وأخيرا، فإننا نرحب بالبيان المشترك الصادر عن حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية في ٢٦ آذار/مارس، حيث قدما تقريرا عن الاجتماع الذي عقد لتقييم مرور ١٠٠ يوم على تنفيذ اتفاق السلام، لا سيما فيما يتعلق بإلقاء السلاح وحالة مناطق لجميع أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بما في ذلك إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وتسهم عملية تقييم تنفيذ الالتزامات المتبادلة هذه في بناء الثقة بين الطرفين، وتحقيق التلاحم داخل القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، فضلا عن طمأنة أولئك

القوية التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، بقيادة الممثل الخاص أرنو. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها حكومة كولومبيا وجميع الأطراف الأخرى المعنية. لقد استمرت الحرب الأهلية الداخلية في كولومبيا لنصف قرن. والتعافي من صدمات الحرب ليس بالمهمة السهلة. والتزم قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية بتحويل القوات المسلحة الثورية إلى حزب سياسي وإلقاء السلاح ضمن إطار زمني محدد. وفي الوقت نفسه، تأمل القوات المسلحة الثورية في أن تقدم الحكومة الضمانات الملموسة من حيث العدالة والأمن واللوجستيات وإعادة الإدماج.

ونأمل أن تعزز حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية تعاونهما لضمان التنفيذ الشامل لاتفاق السلام. وتأمل الصين أن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة، تقديم الدعم إلى عملية السلام في كولومبيا والمساعدة في زيادة الثقة المتبادلة بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية وتعزيز التنسيق بينها والتعجيل بإتمام عملية تسليم الأسلحة. ويجدونا الأمل في أن تتقيد بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وعلى أساس احترام سيادة كولومبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بالحياد - مبدأ الإنصاف - من أجل تعزيز التعاون مع حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية وتيسير عملية السلام. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها حكومة كولومبيا في المضي قدماً بعملية السلام، وتدعم بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا في مواصلة تنفيذ ولايتها.

من المقرر إن يقوم مجلس الأمن بزيارة كولومبيا في مطلع أيار/مايو القادم، وهو أمر ترحب به الصين. ونتوقع الاطلاع، من خلال هذه الزيارة الميدانية، على الحالة هناك. ونعتمد أنها ستساعد في المضي قدماً بعملية السلام نحو مزيد من التنمية وتحقيق السلام الدائم في كولومبيا في موعد مبكر.

ثالثاً، إن وجود الممثل الخاص للأمين العام ودوره أمر حيوي في سد الفجوات بين الطرفين والحد من الريبة. ونؤيد تأييداً كاملاً عمل الممثل الخاص أرنو، ونحثه بوجه خاص على ضمان إتمام عملية إلقاء الأسلحة بنجاح. ومن المهم أن ينجح هذا الجهد بغية كفالة استمرار السلام في كولومبيا.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام اليابان الثابت بدعم الجهود التي تبذلها كولومبيا لتحقيق السلام.

السيد تشانغ ديانين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا، على إحاطته الإعلامية.

باسم الصين، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لكولومبيا فيما يتعلق بالانهيارات الأرضية التي أسفرت عن وقوع خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وقد قدمت الصين على الفور مساعدات إنسانية إلى حكومة كولومبيا، ونعتمد أن الحكومة الكولومبية وأبناء شعبها سيتغلبون على هذه الكارثة وسيعيدون بناء منازلهم.

بفضل الجهود المشتركة لحكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، فإن تنفيذ اتفاق السلام يسير بسلاسة بوجه عام.

أولاً، لقد وصل نحو ٧ ٠٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة الثورية إلى مناطق التطبيع الانتقالية بسلاسة وبدأوا في إلقاء أسلحتهم.

ثانياً، تلتزم حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية التزاماً ثابتاً بوقف إطلاق النار ولم يُلاحظ وقوع أي انتهاكات.

ثالثاً، التزم الطرفان باستكمال عملية تسليم أسلحتهما خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. ويدل ذلك مرة أخرى على عزم حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية على المضي قدماً معاً في عملية السلام. وهذا يرتبط إلى حد كبير بالمساعدة

ونحن ندرك التحديات المقبلة ونقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة والأطراف في هذا المسعى، على الصعيدين الثنائي والدولي على حد سواء.

وفي ذلك الصدد، تؤيد إيطاليا بقوة عمل الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية بعد انتهاء النزاع في كولومبيا، بما في ذلك من خلال صندوق الاتحاد الأوروبي الاستثماري لكولومبيا، والذي ساهمنا فيه بـ ٣ ملايين يورو. وأشار أيضا إلى مساهمتنا منذ أمد بعيد في برامج دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في إزالة الألغام لأغراض إنسانية وبناء السلام وفي أنشطة منظمة الدول الأمريكية بشأن النوعية بخطر الألغام وتقديم المساعدة النفسية للضحايا وإعادة تأهيلهم.

وأود أن أختتم بالثناء على الجهود التي تبذلها السلطات لحماية ومساعدة النساء والأطفال الضالعين في النزاع، والتي نوه بها أيضا الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في استنتاجاته المعتمدة مؤخرا بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لأسر ضحايا الفيضانات والانهيارات الأرضية المدمرة في موكوا، والتي خلفت مئات القتلى أو الجرحى أو المفقودين.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، السيد جان أرنو، على المعلومات المستكملة التي قدمها.

تؤكد أوكرانيا مجددا دعمها لجهود كولومبيا في تنفيذ اتفاق السلام النهائي، وفقاً للقرارين ٢٣٠٧ (٢٠١٦) و ٢٢٦١ (٢٠١٦). وندرك التحديات التي يواجهها البلد في الانتقال من سياق النزاع إلى بيئة ما بعد النزاع. ومن

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، وعلى غرار الآخرين، أود أن أعرب للسفيرة ماريا إيما ميخيا فيليس، باسم حكومة إيطاليا، عن خالص التعازي لشعب كولومبيا وحكومتها في ضحايا الانهيار الأرضي في مدينة موكوا مما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٦٠ شخصا وفقد أو جرح عدد أكبر من السكان. وفعلت إيطاليا فوراً التمويل في حالات الطوارئ للمساهمة في جهود المساعدة الدولية.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا والأمين العام نفسه على تقريرهما (S/2017/252) وعلى جهودهما الرامية إلى وفاء بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا بولايتها. واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز ثلاث نقاط

أولاً، نحن نؤيد بقوة اتفاق السلام النهائي ونثني على التزام الطرفين الراسخ بإنهاء النزاع المستمر منذ عقود في نهاية المطاف. إن العملية التاريخية التي نشهدها ما كان من الممكن تصورها من دون ملكية الأطراف الكولومبية وقيادتها. ونحن نتطلع إلى بعثة مجلس الأمن في أيار/مايو كي تنقل هذه الرسالة مباشرة إلى سلطات كولومبيا وشعبها.

ثانياً، نشجع الطرفين على تكثيف جهودهما من أجل تنفيذ اتفاقات السلام في الموعد المتفق عليه. ومن المهم ألا نفقد الزخم. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام الطرفين باستكمال تسليم الأسلحة وتسجيلها ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. كما أننا نرحب بالتدابير المنشأة بموجب اتفاق السلام بشأن المسائل القانونية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بإعادة الإدماج.

ثالثاً، إن المصالحة وإعادة الإدماج هما ركيزتا تحقيق تسوية دائمة ومستدامة. وهما شرطان مسبقان لبناء الثقة وتوليد حوار سياسي جامع وتحقيق ثمار السلام الملموسة للسكان في مجال الأمن وتحسين الظروف المعيشية.

في بعثة الأمم المتحدة، فضلا عن الدور الذي اضطلعت به الجهات الضامنة والبلدان الداعمة خلال عملية السلام. ويجب أن يواصل مجلس الأمن دعم الأطراف، إذ تمضي قدما في تنفيذ أحكام اتفاق السلام النهائي.

ونتطلع إلى زيارة مجلس الأمن إلى كولومبيا في الشهر المقبل من أجل إدراك تطلعات الأطراف وشواغلها على نحو أفضل. ومن ناحية أخرى، ستظهر هذه الزيارة التزام المجلس الكامل بإحلال سلام طويل الأمد في كولومبيا. ونأمل في أن تصبح التجربة الكولومبية المتمثلة في إشراك الأمم المتحدة باعتبارها العنصر الدولي في الآلية الثلاثية قصة نجاح مفيدة للمنطقة وخارجها.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأشكركم بصفة خاصة على دعوتكم زميلتنا السيدة ماريا إيميا فيليس، وهو ما يتيح لي فرصة للإعراب مجددا عن خالص تعازي الشعب السنغالي لشعب كولومبيا في أعقاب الكارثة الطبيعية المأساوية، متمثلة في الزلزال والانهيارات الوحلية، التي وقعت في موكوا في ٢ نيسان/أبريل، مما أدى إلى مقتل الكثيرين وإلحاق أضرار كبيرة بالمتلكات.

كما أود أن أشكر السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، على وضوح العرض الذي قدمه وعلى جهوده الدؤوبة. لقد أثبتت البعثة، تحت قيادة السيد أرنو، فعاليتها ونجاحها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتنسيق الآلية الثلاثية للرصد والتحقق وتقديم الدعم لتسريح القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ويسر السنغال التقدم الكبير المحرز، بالرغم من أنه جاء متأخرا، في تنفيذ اتفاق السلام النهائي بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، الذي وضع حدا لتراع مسلح استمر أكثر من ٥٠ عاماً. والشعب الكولومبي مدين

الضروري الآن أن يستمر الحوار المفتوح الذي أدى إلى إبرام الاتفاق.

وفي شباط/فبراير شاهدنا صورا تاريخية إذ انتقل الآلاف من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى المناطق الانتقالية حيث تبدأ عملية إعادة إدماجهم في حياة جديدة. ولم يكن نقل ٧ ٠٠٠ مقاتل تقريبا إلى هذه المناطق مهمة سهلة؛ وفي الواقع، يشكل ذلك مثالا على التزام الأطراف الحقيقي بالتصدي مباشرة للصعوبات المتبقية.

وفي ضوء ذلك، نشجع الأطراف على مواصلة التعاون الإيجابي والزخم لمصلحة جميع الكولومبيين. ويجب أن تشارك كل القوى السياسية وجميع قطاعات المجتمع الكولومبي بنشاط في هذا المسعى الحاسم. وتحقيق الوحدة على نطاق أكبر حول اتفاق السلام أمر لا غنى عنه لبلوغ أهداف هذا الاتفاق فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وإلقاء الأسلحة، فضلا عن الإصلاح الزراعي ومكافحة المخدرات غير المشروعة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية. وبينما نمضي قدما في عملية السلام بكل تعقيداتها، من الأهمية بمكان مواصلة التركيز على احتياجات الأطفال المتضررين من النزاع ومصالحهم الفضلى، فضلا عن مراعاة المنظور الجنساني.

ونعرب عن القلق إزاء حالات العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان المذكورة في تقرير الأمين العام الأخير (S/2017/252). ونعتقد أن وضع حد للإفلات من العقاب أمر أساسي لضمان إحلال السلام الشامل في البلد. وفي ذلك الصدد، ننوه بالتشريعات المعتمدة مؤخرا، بما فيها قانون العفو الصادر في كانون الأول/ديسمبر الماضي والقانون المتعلق بالنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، الذي وافق عليه الكونغرس في ١٣ آذار/مارس.

ونشيد بالجهود الدولية لدعم تنفيذ اتفاق السلام، لا سيما جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ساهمت بمراقبين

تستهدف للأسف أعضاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وإننا نشجب تلك الممارسات وندينها.

ومن الأهمية بمكان التعجيل بسد الثغرة الأمنية الناجمة عن رحيل مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وفرار العديد من مقاتلي هذه القوات في مناطق ساحل المحيط الهادئ ومناطق الجنوب الشرقي، ما بين ٢ إلى ٥ في المائة من أعضائها السابقين، يثير بالغ القلق كذلك.

والتقدم الذي أشرت إليه توجب أن يقترن بتوفير دعم متواصل للجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، التي تتألف من المفوض السامي للسلام ووزير الداخلية والوزير المستشار لشؤون ما بعد انتهاء النزاع، فضلا عن ثلاثة أعضاء رفيعي المستوى من القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وصحيح أيضا أنه في هذه المرحلة من عملية تنفيذ الاتفاقات، وبغية التغلب على التأخير الذي أشرت إليه سابقا، يجب مضاعفة الجهود وتركيزها على بناء معسكرات للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، جنبا إلى جنب مع المجتمعات المحلية اللازمة، وعلى كفالة سلامة المقاتلين السابقين في هذه القوات وإعادة إدماجهم في المجتمع كحزب سياسي وكمشاركين في النسيج الاقتصادي للبلد.

في الختام، تود السنغال أن تؤكد مجددا دعمها للسلام في كولومبيا والتزامها به، ويحدوها أمل معقول في أن يؤدي اتفاق السلام ودعم المجتمع الدولي إلى التمكن من إنهاء النزاع الذي دام لفترة طويلة للغاية.

وقد كان السيد أرنو محقا في قوله إن الزيارة المقبلة لمجلس الأمن إلى كولومبيا المقررة في أيار/مايو تحت رئاسة أمريكا الجنوبية ممثلة في أوروغواي زيارة حسنة التوقيت للغاية.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
أود أن أردد عبارات التعازي التي أعرب عنها متكلمون

بالفضل في هذا التقدم إلى كل من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية نتيجة جهودهم الرامية إلى التعجيل بتنفيذ الالتزامات المقطوعة في إطار اتفاق السلام. وتطول قائمة التدابير الواضحة والشجاعة والدستورية والتشريعية والمؤسسية وغيرها من التدابير التي اتخذت ونُفذت منذ بداية عملية السلام، وكان آخرها ما ذكره الممثل الخاص في إحاطته الإعلامية. ولذلك لن أتطرق إليها، بل سأشرع مباشرة في النقطة التي أود الإدلاء بها.

تشيد السنغال بأن وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية ما زالا صامدين وأنه لم تُسجل أي إصابات، وهو أبلغ تعبير عن عزم الأطراف القوي على الالتزام بالجدول الزمني ومدته ١٨٠ يوما المحدد في اتفاق السلام، بالرغم من التأخير، لاستكمال إلقاء الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتزام القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بتحويل نفسها إلى حزب سياسي، وكذلك التزام زعيمها، رودريغو لوندونو بعدم ترشيح الجماعة لمرشحين في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٨، تعزيزا للتوافق الوطني حول مرشح يضمن مواصلة تنفيذ اتفاق السلام النهائي. وذلك أمر هام.

إن عملية إلقاء الأسلحة التي بدأت في الأول من آذار/مارس خطوة هامة في تنفيذ اتفاق السلام. وفي ١١ آذار/مارس، أفادت لجنة آلية الرصد والتحقق بتسليم عدد من الأسلحة. لكننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء تصرفات بعض الجماعات المسلحة من غير الدول التي سيطرت على بعض المناطق التي أحلتها القوات المسلحة الثورية وتنافس من أجل السيطرة على الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك التعدين غير المشروع والاتجار بالمخدرات أو الأنشطة الأخرى، ومن ثم فإنها تهيئ مناخا من انعدام الأمن تسوده الهجمات وأعمال التخويف التي

المجلس، فقد ذكر بالفعل حتى الآن حوالي ٥٠٠ شخص أنهم لن يتبعوا أوامر قادة العصابات. وهؤلاء الأشخاص مقاتلون مسلحون ومدربون تدريبا عاليا وسيضمون حتما إلى جماعات إجرامية مختلفة، الأمر الذي يمكن أن ينتج عنه دوامة عنف جديدة في البلد. ونأمل أن تكون الصعوبات الحالية ليست إلا صعوبات مؤقتة وأن تفعل الحكومة كل ما في وسعها للتغلب عليها.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته رئيس البلد، السيد سانتوس، لإرسال أعضاء من حكومته إلى معسكرات القوات الثورية بغية تقييم الترتيبات التي اتخذت هناك من أجل أعضاء القوات الثورية المؤيدين لعملية السلام. ويمكن الاضطلاع بالخطوات المقبلة التي ستستخدمها الأمم المتحدة لتعزيز عملية السلام بمجرد الاتفاق على المعايير ذات الصلة مع حكومة كولومبيا والقوات الثورية.

ولا يتضمن تقرير الأمين العام (S/2017/252) أية توصيات بشأن إرسال بعثة ثانية فعلية إلى كولومبيا. كما لم يتخذ ميثاق بوغوتا أو العصابات موقفا بشأن هذه المسألة. وبصفة عامة، نرى أنه ينبغي لنا تجنب منح البعثة صلاحيات مفرطة مما يحولها إلى رقابة خارجية فيما يتعلق بالأنشطة التي تجريها الحكومة الكولومبية ذات السيادة.

ولا نزال بحاجة إلى تحديد ما إذا كانت الأطراف والأمم المتحدة ستتمكن من اختتام عملية نزع السلاح والتسريح خلال الإطار الزمني المحدد، وتحديد ما ستكون عليه الظروف الأمنية بعد انتهاء ولاية البعثة الحالية. ومن الواضح أننا سنناقش حينها إجراء تخفيضات في العنصر العسكري وعنصر الشرطة. ومع ذلك، عندما نتخذ هذا القرار، يجب أن نضمن ألا يؤدي سحب جميع المراقبين إلى حدوث فراغ أمني. ونحن بدورنا ننوي مواصلة تقديم الدعم الكامل لعملية السلام في كولومبيا.

آخرون وأن أنقلها إلى شعب كولومبيا وحكومتها في أعقاب الكارثة الطبيعية التي وقعت في موكوا. ونعرب عن تعاطفنا مع أسر من لقوا حتفهم، ونأمل أن تترجم الجهود المشتركة للحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية الرامية لمعالجة آثار الفيضانات والانهيارات الأرضية إلى عملية للمصالحة الوطنية والنهوض بعملية السلام.

ونحن ممتنون للغاية للسيد جان أرنو على إحاطته الإعلامية. ونلاحظ أنه قد أحرز تقدم في عملية السلام في كولومبيا، ويحدونا الأمل في أن يفِي الجانبان بالتزامهما بأمانة وفي الوقت المناسب، وهو أمر يكتسي أهمية خاصة في هذه الحالة.

إننا ندعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، التي تشرف على عمليات نزع السلاح وإعادة الإدماج. ونرحب بالتأكيد السياسي للميليشيات على اعتزامها نزع السلاح تمشيا مع الجدول الزمني. ونعتقد أن الحافز الذي يوجه القوات المسلحة الثورية في هذه العملية هو إمكانية تحقيق طموحاتها السياسية في الحملة الانتخابية المقبلة عام ٢٠١٨.

وننظر على نحو إيجابي إلى سرعة البرلمان الكولومبي في سنه لقوانين تهدف إلى إيجاد أساس قانوني لعملية السلام، بما في ذلك قوانين العفو ونظام العدالة الانتقالية. وينبغي لهذه الخطوة والخطوات المستقبلية التي ستتخذ في إطار عملية السلام أن توفر أساسا صلبا لتحقيق المصالحة الوطنية والتغييرات المقبلة بعد انتهاء النزاع في كولومبيا.

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء المؤشرات التي تفيد بوجود بعض الصعوبات فيما يتعلق بوفاء الحكومة بالتزاماتها، وهي حالة يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على عملية نزع السلاح. إن تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للعصابات بسبب قصور الحكومة يمكن أن يؤدي إلى عمليات فرار من القوات المسلحة الثورية الكولومبية بصورة خارجة عن السيطرة. وكما يعلم

ونشجع الحكومة على مواصلة المفاوضات مع أكبر الجماعات اليسارية المتمردة - جيش التحرير الوطني - بهدف إنهاء المواجهة. ويساورنا القلق من استمرار جيش التحرير الوطني في ارتكاب أعمال العنف التي تزعزع استقرار البلد، ومن ثم فإننا نحث على إبرام اتفاق ثنائي لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

إننا بحاجة إلى وجود رؤية تنطلق حقا من القاعدة إلى القمة لتحقيق السلام، رؤية تسعى إلى كسر الحلقة المفرغة للعنف وتؤدي إلى تعزيز مؤسسي حقيقي وحماية حقوق الشعوب. لقد أضاع البلد سنوات من التقدم المحتمل، وبالتالي يلزم إنشاء هيكل اجتماعي واقتصادي مناسب قادر على دعم هذه الديمقراطية الفتية. وعلى القطاع الخاص المشاركة ويجب أن يتحد مع القطاع العام للمضي قدما بكولومبيا.

ومن الواضح أن كولومبيا ما بعد انتهاء النزاع سوف تطرح تحديات وتتيح فرصا. وسيعمل إيجاد فرص العمل وإنشاء الهياكل الأساسية والخدمات الحكومية مثل المدارس والمستشفيات في معازل العصابات السابقة على تضييق الفجوة الواسعة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، سيظل تفكيك شبكات الجريمة المنظمة يمثل أولوية.

إن تحقيق السلام في كولومبيا أمر حاسم لتحقيق عالم أكثر استقرارا. وهذا الالتزام، جنبا إلى جنب مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ضروري في مساعدة كولومبيا في عملية الإصلاح.

وأخيرا، لا يزال وقف إطلاق النار هشا، لكن مستقبل كولومبيا يبشر بإحراز تقدم. وستعمل كازاخستان مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى للتغلب على التحديات وبناء سلام يرتقي إلى مستوى تطلعات الدولة الكولومبية والعالم.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أحيي الممثلة الدائمة لكولومبيا في هذه القاعة، كما أشرك الآخرين في الإعراب عن تعازينا القلبية لشعب كولومبيا على الانهيار الأرضي المأسوي الذي وقع في موكوا.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية والمساهمة الفعالة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا إلى عملية السلام في البلد. ونرحب بالتطورات الإيجابية العديدة التي شهدناها. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية بهدف تعزيز عملية السلام.

إن المحكمة الدستورية الكولومبية ستحتاج إلى تعديل اتفاق السلام المنقح الذي اعتمده مجلس النواب من أجل إنفاذه في أقرب وقت ممكن. ونثني على تشكيل محكمة العدالة الانتقالية، ولجنة تقضي الحقائق، ووحدة البحث عن المفقودين على تدارك مظالم ٨ ملايين ضحية. وينبغي أن يسفر قانون العفو الذي صدق عليه الرئيس سانتوس عن سن مزيد من القوانين وحالات العفو، مع وجود تدابير لتسريح حوالي ٧ ٠٠٠ متمرد من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ونزع السلاح منهم.

ويجب أن تنفذ عملية إلقاء الأسلحة بصرامة في مخيمات التسريح البالغ عددها ٢٦ مخيما. وبهذا، فإن التنسيق الفعال لآلية الرصد والتحقق الثلاثية، المكونة من الأمم المتحدة والحكومة والقوات المسلحة الثورية، ستعجل بعملية كاملة وفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المهم أيضا إدماج المتمردين السابقين من القوات الثورية في المجتمع بطريقة سلمية. وفي الوقت نفسه، يجب أن نضمن أن تمثل جميع الأطراف في عملية السلام التزاما صارما ليس بأحكام اتفاق السلام فحسب، بل وبالقانون الدولي الإنساني أيضا.

ثناء على تأكيدها لإرادتهما السياسية والتزامهما بالمضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام. ومن الضروري أن يواصل الطرفان السير على نفس النهج وأن يستمر الزخم الإيجابي الذي تولد مؤخرا لتحقيق الانتقال الصعب إلى السلام. ومن المؤكد أن الطرفين بحاجة إلى استمرار دعم المجتمع الدولي، مع الاحترام الكامل لعملية السلام من جانب الطرفين والشعب الكولومبي بصفة عامة. وفي ذلك الصدد، نكرر تقديرنا لبلدان المنطقة والشركاء الدوليين الآخرين الذين لا يزالون يدعمون على نحو وثيق تنفيذ اتفاق السلام.

ودور بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا ما زال هاما للغاية، ويسرنا أن نلاحظ أن البعثة قد بلغت قدرتها التشغيلية الكاملة. ونعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام أرنو، ولوظيفي الأمم المتحدة في كولومبيا على كل ما بذلوه من جهود لدعم اتفاق السلام.

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى الزيارة التي سنقوم بها إلى كولومبيا في الشهر المقبل، والتي ستتيح لنا فرصة للإعراب عن دعمنا لكولومبيا وتضامننا معها، ولنقل رسالة تشجيع قوية إلى الطرفين على التزامهما بتنفيذ اتفاق السلام.

السيد مصطفى (مصر): بداية، أنضم إلى زملائي في التقدم بخالص العزاء لكولومبيا حكومة وشعبا إثر الانهيارات الوحشية التي تعرضت لها وراح ضحية لها المئات من أبناء شعب كولومبيا.

كما أنتهز الفرصة لأتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة. لدي ثلاث نقاط أود أن أ طرحها باختصار.

أولا، يشيد وفد بلدي بالجهود التي يبذلها الطرفان في اتفاق السلام وتأكيدهما على الالتزام بالاستحقاقات الزمنية التي نص عليها الاتفاق، وذلك رغم العوائق اللوجستية التي

ونتطلع إلى زيارة كولومبيا في أيار/مايو لتشهد على دعمنا القوي لعملية السلام في البلد.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم خالص تعازي إثيوبيا للسفيرة ماريا ميخيا فيليس في أعقاب حالات الموت والدمار الناجمة عن الانهيارات الأرضية التي حدثت في كولومبيا خلال عطلة نهاية الأسبوع. ونعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع أسر الضحايا ومع كولومبيا حكومة وشعبا.

كما أود الانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن شكرنا للممثل الخاص للأمين العام أرنو على إحاطته الإعلامية بشأن أحدث تقرير للأمين العام عن كولومبيا (S/2017/252) وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

إن التطورات الهامة التي حدثت في عملية تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين السابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية، الذي بدأ مؤخرا، أمر مشجع للغاية، وكذلك الوقف الثنائي لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية بين الحكومة والقوات الثورية، الذي تم دون وقوع إصابات مسجلة. وبطبيعة الحال، فإننا نفهم أن هذا ليس سوى بداية عملية طويلة وشاقة، ونحيط علما ببعض المسائل الصعبة والحساسة التي يجب تناولها بعناية، بما في ذلك قانون العفو، وإعادة إدماج القوات المسلحة الثورية وتحويلها إلى حزب سياسي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. كما أننا ندرك التعقيدات المحتملة التي تلوح في الأفق فيما يتعلق بالانتخابات العامة المقبلة المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٨.

وبالرغم من هذا، فإن التقدم المحرز مؤخرا كان ملحوظا، مما يجدد الشعور بالأمل والتفاؤل بإحلال السلام في كولومبيا.

وكما يعلم زملائي، فقد بدأنا استعراضا لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى الرغم من أن بعثة كولومبيا ليست بعثة لحفظ السلام، فإن نفس مبادئ الفعالية والمساءلة تنطبق عليها. فلكي تكون البعثات فعالة، يجب أن تستند إلى أساس سياسي متين يمكن تعزيزه البناء عليه. ويجب أن تحظى بتعاون البلدان المضيفة. ويجب أن تكون لديها أهداف واضحة وواقعية مع استراتيجيات للخروج قابلة للتحديد. ونحن كهيئة يجب علينا أن نكون قادرين على تكييف تلك البعثات لتلائم الحقائق الجديدة.

وأود أن أهنئ آلية الرصد والتحقق في كولومبيا على الوفاء بتلك المعايير وبالمعايير الإضافية. وتتوفر البعثة على جميع المقومات لتحقيق نتائج ناجحة. لديها ولاية صُممت بعناية من أجل دعم عملية سلام واضحة وراسخة. ولديها أيضا موعد نهائي واضح تسريح ونزع سلاح القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. وفي ذلك الصدد، سررت بسماع أن الجانبين معا يتعاونان على تنفيذ اتفاق السلام بأسرع ما يمكن. ونحن ممتنون لهما على العملية التي قاما بإنشائها وعلى التعاون الذي حققاه. ونحث الجانبين على تعزيز ذلك الزخم من أجل المضي قدما بسرعة أكبر.

وإذ يتطلع مجلس الأمن إلى مواصلة دعمه لكولومبيا من خلال رصد المرحلة التالية من عملية السلام، يجب أن نأخذ في الاعتبار مبادئ الفعالية التي وضعها المجلس. وأعتقد أن تلك المبادئ هي اللبنات الأساسية لاستمرار النجاح في تحقيق السلام الدائم. والسلام الدائم في كولومبيا يعني أنه سيتعين على الحكومة بسط سلطتها في جميع أنحاء الدولة. ويجب على جميع الأطراف الآن العمل مع الحكومة لتحقيق ذلك الهدف. وليس سرا أن القوات المسلحة الثورية، إذ تنتقل إلى مناطق التسريح، تترك وراءها مناطق نائية ينعلم فيها القانون بقيت إلى حد كبير بمنأى عن سلطة الحكومة الكولومبية.

أدت إلى تأخرها النسبي. هذا، ونرحب في هذا الصدد بنجاح دخول المقاتلين إلى مناطق التجمع المحددة المتفق عليها. ونرى أن المرحلة القادمة يجب أن تركز في الأساس على جهود إعادة إدماج أعضاء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا في المجتمع الكولومبي.

ثانيا، نثني على الجهود والخطوات الفعالة والإيجابية التي اتخذتها الحكومة في تنفيذ اتفاق السلام، لا سيما الجهود التشريعية المتعلقة بمحاكمة مرتكبي الجرائم خلال فترة التراع، فضلا عن تأسيس الأجهزة ذات الصلة لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما إنشاء البعثة الانتحائية الخاصة المنوط بها متابعة الانخراط في الحياة السياسية.

ثالثا وأخيرا، نأمل في أن تنجح جهود الطرفين في التغلب على التحديات المختلفة المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك الالتزام بالاستحقاقات الزمنية المتفق عليها. ونأمل في هذا الصدد أن تكون الزيارة المرتقبة للمجلس الأمن، في شهر أيار/مايو القادم تحت رئاسة أوروغواي، بمثابة دفعة جديدة زخما لاتفاق السلام في كولومبيا ولإجراءات تنفيذه. بما يعكس كذلك الدعم الدولي له.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام أرنو على إحاطته الإعلامية.

إن الأمريكيين حزينون اليوم حزن الكولومبيين على الأرواح التي فقدت في الاثنيالات الوحشية الفظيعة خلال عطلة نهاية الأسبوع. ونعرب عن تعازينا القلبية لأبناء شعب كولومبيا الذين تضرروا من تلك المأساة.

إن الممثل الخاص أرنو يقوم بدور حاسم في دعم تنفيذ اتفاق السلام النهائي التاريخي.

” لقد استمرت رحلة كولومبيا الرائعة صوب السلام. الصور التي شهدتها شهر شباط/فبراير لآلاف أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية بينما هم يقومون بمسيرتهم الأخيرة إلى المناطق حيث ستبدأ إعادة إدماجهم في الحياة المدنية وتحويل القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى منظمة سياسية إنما هي صور لسلام ظن الكثير من الكولومبيين أنهم لن يروه.

وهذه الخطوات التاريخية إلى الأمام، التي تمت في إطار اتفاق السلام الشامل، إنما هي دليل على ما تتسم به عملية السلام من قدرة على الصمود وعلى التزام الأطراف.“ (S/2017/252 الفقرة ٧٥).

والأرقام دليل على ذلك. فقد شهدت الأشهر السبعة الماضية تراجع حدة أعمال العنف بمعدلات غير مسبوق في دولة عانت على مدار أكثر من ٥٠ عاماً من نزاع داخلي وحشي كانت له تكلفة بشرية هائلة. وتشمل هذه الأرقام فترة ٥٤٦ ١ لم تشهد وقوع أي هجوم على المجتمعات المحلية، و ٥٨٠ يوماً دون أعمال خطف و ٣٧٥ دون اعتداءات على سلطات إنفاذ القانون العام و ٣٠٧ أيام دون أي حوادث نسبت إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وانخفض معدل جرائم القتل في الربع الأول من هذا العام بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

ولا شك في أنه قد وقعت بعض الأحداث المثيرة للقلق والتي سيتعين علينا التصدي لها فيما تمضي قدماً، ولكننا سجلنا بصورة كاملة حتى اليوم ٨ ٣٤٥ من قوات مغاوير وميليشيات القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وسجلت الأمم المتحدة أكثر من ٧ ٠٠٠ قطعة سلاح. وجرى فصل ٧٥ من القصر عن القوات المسلحة الثورية حتى الآن، والعملية مستمرة. وكما قال الممثل الخاص، فإننا قد حققنا تقدماً أيضاً بشأن العدالة الانتقالية على الصعيد التشريعي، ووقع الرئيس سانتوس كالديرون بالأمس على مراسيم بشأن إنشاء لجنة

والفراغ السياسي الذي نجم عن ذلك تهديد خطير للسلام في الأجل الطويل. ويجب سده قبل أن تستغله الجماعات المسلحة الأخرى، بمن في ذلك تجار المخدرات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، لا تزال الولايات المتحدة تحظى بتعاون قوي مع كولومبيا في مكافحة الاتجار بالمخدرات. ونحن نقدم المساعدة للحكومة في تنفيذ اتفاق السلام بغية إنهاء مشكلة المخدرات غير المشروعة في كولومبيا. ونأمل ونتوقع أن يستمر ذلك التقدم. وكما ناقشنا ذلك الأمر اليوم، فقد تحقق الكثير من الإنجازات الجيدة، لكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وخلال الفترة الماضية منذ أن توليت منصبى هنا، تعلمت أن لحظات الأمل الواعدة لحظات ينبغي الاستمتاع بها حقاً. وبالنسبة لكولومبيا، هذه إحدى تلك اللحظات. والولايات المتحدة تقف مع كولومبيا في بناء سلام دائم لمواطنيها.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا بيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيديتي الرئيسة، وجميع أعضاء مجلس الأمن للتعبير عن التضامن مع أبناء شعب ماكاو، وهي منطقة أذغال وعرة عانت مأساة لا أحد منا كان يتوقع أن تحل بهم.

أود أن أهنئك، سيديتي الرئيسة، وبلدك على توليك رئاسة مجلس الأمن، وأتمنى لك كل التوفيق في إدارة أعمال المجلس لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، جون أرنو، وكامل فريقه، لأننا كما أشار إلى ذلك أعضاء المجلس وشهدوه مباشرة، أنشأنا مستوى من التنسيق أعتقد أنه قيم للغاية وأساسي للعمل الجاري.

وأود أن أقرأ جزءاً بالغ الأهمية بالنسبة لنا نحن أبناء كولومبيا من تقرير الأمين العام،

أن تُعجل البعثة بإجراءات التسجيل وتحديد الهوية وجمع الأسلحة، وكذلك إجراءات البحث عن الأسلحة والمتفجرات غير المستقرة وتدميرها، وهو ما أشار إليه في وقت سابق السيد أرنو. والحكومة على استعداد لتوفير الوسائل اللوجستية والقانونية للإسهام في هذا العمل.

وأخيراً، وفيما يتعلق بجرائم القتل التي وقعت خلال الشهور الأخيرة والمشار إليها في التقرير والتي تناولها عدد من أعضاء المجلس، تود الحكومة الكولومبية أن تعيد التأكيد على أنه من السابق لأوانه تأكيد أن جميع جرائم القتل هذه مرتبطة بعمل الدفاع عن حقوق الإنسان أو أن المنظمات الإجرامية التي حلت محل الجماعات شبه العسكرية هي التي ارتكبتها. وقد تمكنت السلطات من ملاحظة أنه، رغم أن ذلك حقيقي في بعض الحالات، فإنه ليس من الممكن في هذا الوقت التعميم بشأن مصدر هذه الأعمال الإجرامية التي لن تمنع حكومتنا من المضي قدماً في إجراءات السلامة العامة ذات الصلة، إدراكاً منها للوجود الضار للعناصر الخارجة على القانون.

في الختام، أؤكد مجدداً تقديرنا بالإشارة إلى أن التزام كولومبيا بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة يحقق نتائج ملموسة، ستتاح للمجلس فرصة الاطلاع عليها مباشرة خلال زيارته في أيار/مايو ويجدوننا كبير الأمل والثقة بأن التقدم سيكون واضحاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبما أن جميع أعضاء المجلس قد تكلموا في القاعة، وموافقته، فإننا سنتخلى عن إجراء مشاورات بعد ظهر اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

الحقيقة ووحدة خاصة للبحث عن الأشخاص المختفين، وذلك في إطار مساعي إنشاء نظام متكامل للعدالة والحقيقة والتعويضات.

وأود أن أسلط الضوء على عنصرين أعتقد أنهما مهمان لبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، لأنهما يمكن أن يكونا بمثابة أمثلة للبعثات الأخرى في المستقبل. وأولهما أنها حققت نسبة مشاركة للمرأة بلغت ٢٠ في المائة في صفوف العسكريين والمدنيين على السواء، وهي حالياً النسبة الأعلى على مستوى جميع البعثات. ويعزز ذلك، إلى جانب وجود امرأة في منصب نائب الممثل الخاص، السيدة تانيا باتريوتا (البرازيل)، البعد الجنساني الحاضر بقوة طوال عملية السلام والآن في سياق تنفيذها، حيث نشهد وجوداً قوياً للمرأة في عنصر المقاتلين السابقين. والثاني هو العنصر الإقليمي، حيث برهن أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الدور البالغ الأهمية لوجود آليات إقليمية في تسوية النزاع الأخير المتبقي في نصف الكرة الأمريكي.

وأود أن أسلط الضوء على ثقة السلطات الوطنية والمجتمع الدولي بعملية وقف إطلاق النار ونزع السلاح، ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى عمل آلية الرصد والتحقق المبتكرة للغاية، والتي تضم الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية والأمم المتحدة. وتعتقد حكومة بلدي أنه لضمان شرعية ومصداقية الآلية، لا غنى عن التنسيق الدائم والفعال بين أعضائها، امتثالاً للبروتوكولات التي تنظم وقف إطلاق النار وإلقاء الأسلحة والأنشطة التحضيرية لإعادة الإدماج والانتقال إلى الشرعية، وهي عملية نأمل أن تكون سريعة. وسيكون من الضروري أيضاً، وفقاً للبرنامج المقرر،